## عودة التوترات التجارية بين أميركا والصين

# واشنطن تضيف شركات لقائمة سوداء.. وبكين تتوعد بالرد

عادت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تظهر من جديد، وذلك بعد أن أضافت الأولى بعض الشركات الصينية لقائمة سوداء.

وقالت وزارة التجارة الصينية ، إنها «تعارض بشدة» إضافة 23 كياناً صينياً إلى القائمة السوداء الاقتصادية الأميركية بسبب قضايا من بينها انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان والعلاقات العسكرية. وقال متحدث باسم الوزارة في بيان إن إدراج الكيانات الصينية يعد «انتهاكاً خطيراً لقواعد التجارة والاقتصاد الدولية» و«قمعاً غير منطقي» للشركات الصينية.

وقالت وزارة التجارة الأميركية إنها أضافت 14 شركة وكياناً إلى قائمتها الاقتصادية السوداء لأنها «متورطة في انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في تنفيذ حملة القمع الصينية والاحتجاز الجماعي والمراقبة عالية التقنية ضد الإيغور والقازاق وغيرهم من الأقليات المسلمة في منطقة شينجيانغ المتمتعة بالحكم الذاتي».

ويُطلب من الكيانات المدرجة على القائمة الاقتصادية السوداء بشكل عام التقدم للحصول على تراخيص من وزارة التجارة وتواجه تدقيقاً شديداً عندما تسعى للحصول على إذن لتلقي البضائع من موردين أميركيين.

وأضافت واشنطن أيضاً خمسة كيانات أخرى قالت إنها تدعم بشكل مباشر برامج التحديث العسكري الصينية المتعلقة بأشعة الليزر وأنظمة إدارة المعارك. وحددت أربعة كيانات أخرى بسبب «تصدير ومحاولة تصدير المواد» إلى كيانات خاضعة بالفعل لعقوبات أميركية. وتوعدت الصين أمس، باتخاذ «التدابير اللازمة» رداً على «معاقبة» الولايات المتحدة «غير المبرر» لمجموعات صينية جديدة اتّهمت بغالبيتها بالمشاركة في «قمع» أقلية الإيغور المسلمة.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية إن الحكومة: «ستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للصين». وأوضح «في تحد للوقائع، تتذرّع الولايات المتحدة لمرة جديدة بحقوق الإنسان» لفرض «عقوبة غير مبررة» على المجموعات الصينية.

ويراد من اللائحة الأميركية تقييد التصدير وإعادة التصدير ونقل مواد إلى كيانات يشتبه في تورطها في أفعال تضرّ بالأمن القومي الأميركي ومصالحه.

وتعرّض إقليم شينجيانغ طويلاً لاعتداءات دموية استهدفت مدنيين ونسبت إلى انفصاليين أو إسلاميينَ ينتمون إلى أقلية الإيغور المسلمة، فيما فرضت السلطات رقابة محلية في منتهى القسوة. وتتهم دراسات غربية شتى السلطات الصينية بقمع أقلية الإيغور، مستندة إلى تأويل وثائق صينية رسمية وشهادات ضحايا مفترضين وأيضاً إلى تقديرات إحصائية. وتقول تلك التقارير إن الصين تحتجز بصورة تعسفية ما لا يقل عن مليون شخص غالبيتهم من المسلمين في «معسكرات»، وباللجوء إلى عمليات «تعقيم قسري» و«سخرة».

# النفط ينخفض إثر مخاوف من تباطؤ النمو العالمي

انخفضت العقود الآجلة للنفط نتيجة مخاوف حيال تباطؤ النمو العالمي، لترجح كفتها مقابل شح محتمل للإمدادات عقب تعثر محادثات بين منتجين رئيسيين لزيادة الإنتاج خلال الأشهر المقبلة.

وانخفض خام برنت تسليم سبتمبر 35 سنتا بما يعادل 0.5 بالمئة إلى 75.20 دولار للبرميل، وسجل خام غرب تكساس الوسيط تسليم أغسطس 74.23 دولار منخفضا 33 سنتا أو 0.4 بالمئة، بحسب ما نشرت «رويترز».

حذر وزراء مالية دول مجموعة العشرين من أن انتشار سلالات فيروس كورونا وعدم حصول البلدان النامية على اللقاحات بشكل عادل يهدد تعافي الاقتصاد العالمي.

وكشف إحصاء لرويترز أن الإصابات بكوفيد19- تسجل ارتفاعا في 69 دولة، وأن المعدل اليومي يشير لتزايد منذ أواخر يونيو حزيران ويبلغ حاليا 478 ألفا.

وقال متعامل في سنغافورة «لم نر التأثير بعد، لكن عند هذا المعدل سيؤثر على الطلب إن آجلا أم عاجلا».

# اليمن: تراجع قياسي للعملة المحلية يثير موجة سخط

يشهد الشارع اليمني تصاعد حالة من السخط، نتيجة انهيار متسارع في سعر صرف العملة المحلية (الريال) مقابل الدولار الأمريكي، وسط عجز رسمي لوقف التدهور الحاصل.

وخلال الساعات الماضية، وصل سعر الدولار الواحد إلى 1000 ريال يمني، للمرة الأولى في تاريخ البلاد، ما أدى إلى زيادة في الأسعار، مقابل 920 في تعاملات الأسبوع الماضي.

وقبل الحرب (2015) كان يباع الدولار الواحد بـ 215 ريالا؛ لكن تداعيات الصراع ألقت بانعكاساتها السلبية على مختلف القطاعات، بما في ذلك العملة.

وبسبب تراجع سعر صرف العملة المحلية، ارتفعت أسعار المستهلك في السوق المحلية، لتسجل 20 بالمئة خلال أبريل الماضي (أحدث بيانات متوفرة)، ما يهدد اتساع رقعة الفقر في البلاد.

وقال وكيل وزارة الإعلام محمد قيزان، في حسابه على تويتر، إن «انهيار العملة وتجاوز سعر صرف الدولار ألف ريال يمني، يعد أكثر خطورة وأشد فتكا على المواطن من رصاص الحوثي وصواريخه».

فيما قال يحيى قمع، مدير مكتب وزارة الإعلام في محافظة الجوف (شمال)، إن «حياد البنك المركزي في انهيار العملة، يذكرنا بحياد وزارة الدفاع عندما اجتاح الحوثي العاصمة صنعاء وانقلب على مؤسسات الدولة».

السلطة التشريعية عبرت أيضا عن غضبها من انهيار العملة، حيث قال نائب رئيس البرلمان صالح باصرة: «أن يصل سعر الدولار اليوم إلى أكثر من 1000 ريال، فهي جريمة بحق الشعب».

وأضاف عبر تويتر: «لم نر أية إجراءات تذكر خلال الأشهر الماضية في ظل الانهيار المتزايد للعملة، من قبل السلطات التنفيذية، سواء الحكومة أو إدارة البنك المركزي.. ينبغي علينا تدارك الأمور».

ولم يصدر بيان رسمي من قبل الحكومة حول تطورات أسعار صرف العملة المحلية، لكن سبق أن طالبت مؤخرا بتوفير دعم مالي دولي لوقف انهيار العملة.

ومنذ نحو 7 سنوات، يشهد اليمن حربا أودت بحياة 233 ألف شخص، وبات 80 بالمئة من السكان البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة يعتمدون على المساعدات للبقاء أحياء، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، وفق الأمم المتحدة.

# صادرات تركيا تسطر أرقاماً قياسية خلال يونيو

حققت الصادرات التركية قفزة قياسية خلال يونيو الماضي إلى 19 بلدا، مسجلة 19 مليارا و773 مليون دولار، بنسبة زيادة بلغت 46.9 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وكانت صادرات تركيا سجلت 16.5 مليار دولار في مايو الماضي، بينما لم يسبق لقطاع الصادرات التركي أن وصل حاجز 19 مليار دولار، بالرجوع للبيانات التاريخية لمعهد الإحصاء التركي.

وارتفعت وتيرة الطلب على السلع التركية، وسط تعاف تدريجي في الطلب العالمي على الاستهلاك، وعودة عجلة الإنتاج بعد شهور من الارتباك الناجم عن تفشي جائحة كورونا.

وأظهرت بيانات مجلس المصدرين الأتراك أن أسواق الولايات المتحدة، وإيطاليا، وألمانيا، وهولندا تصدرت وجهات الصادرات التركية خلال يونيو.

ووفق حسابات الأناضول استنادا إلى بيانات المجلس، وصل حجم التجارة التركية الخارجية إلى 231.1 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي 2021.

والدول الـ 19 التي سجلت نموا في وارداتها من السلع التركية في يونيو، هي: ألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وهولندا ورومانيا وبلغاريا وكندا والتشيك والنمسا وصربيا والمكسيك وقرغيزستان والسنغال وكولومبيا وكوسوفو وجيبوتي وساحل العاج والدومينيكان وباراغواي.

وفق بيانات مجلس المصدرين الأتراك، تصدرت ألمانيا القائمة، إذ بلغت صادرات تركيا إليها 1.568 مليار دولار، تلتها الولايات المتحدة ثانيا بـ 1.181 مليار دولار، وإيطاليا بـ 1.647 مليار دولار.

تصدرت هولندا الدول الأكثر استيرادا في قطاع البتروكيماويات القادمة من تركيا، بقيمة 250 مليون دولار خلال يونيو الماضي، تلتها الولايات المتحدة ثانيا بقيمة 121.4 مليون دولار، ثم بلغاريا بقيمة 40.4 مليون دولار.

وتصدرت ألمانيا وإيطاليا والمكسيك الدول المستوردة من تركيا في قطاع السيارات بقيمة 335.4 مليون دولار لألمانيا، و245 مليون دولار لإيطاليا، و16.1 مليون دولار للمكسيك خلال الشهر الماضي.

# لبنان: انعدام الأمن الغذائي يتفاقم مع انهيار الليرة

دخل القطاع الزراعي والأمن الغذائي في لبنان، دوامتي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار العملة المحلية أمام الدولار، وقيود من بعض الدول على وارداتها الزراعية من السوق اللبنانية.

وقال وزير الزراعة اللبناني عباس مرتضى، إن تسارع الانهيار الاقتصادي والمالي في لبنان، يضع الأمن الغذائي للبلاد في خطر، وينذر بموجة جوع قد تضرب جميع السكان.

وأضاف مرتضى خلال مقابلة مع الأناضول، أن تخوفا يكبر يوماً بعد آخر في ظل انعدام أية بوادر لحل الأزمتين الاقتصادية والسياسية في البلاد.

وبسبب الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد منذ الربع الأخير 2019، فقد فرضت على اللبنانيين التوجه نحو الزراعة أكثر لمواجهة الجوع الذي يطرق أبوابهم منذ نحو عام.

يأتي ذلك، بينما فقدت العملة اللبنانية أكثر من 90 بالمئة من قيمتها منذ 2020، لتنزل عن مستوى مهم وتسجل سعرا متدنيا جديدا مقابل الدولار عند 17.8 ألف ليرة لكل دولار في السوق الموازية مقابل 1510 في السوق الرسمية.

وحذر مرتضى من عدم وقف تدهور قيمة العملة المحلية (الليرة)، «لأن هذا الاستمرار في انهيارها يجعل كلفة الإنتاج المحلي مرتفعة، وقد يدفع الناس للانكفاء عن الزراعة».

«كذلك، فتراجع العملة المحلية مقابل الدولار، يضعف عملية استيراد الأصناف الزراعية غير المتوافرة في لبنان» وفق الوزير، وشدد قائلًا: «على الحكومة وضع خطة عاجلة لوقف انهيار الليرة حتى لا ينجرف لبنان إلى أزمة جوع شديدة».

ووفق برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن لبنان يستورد 85 بالمئة من احتياجاته الغذائية، مشيرا أن 50 بالمئة من اللبنانيين يشعرون بالقلق من عدم قدرتهم على توفير الغذاء.

وفي أغسطس الماضي، أظهرت دراسة صادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا «إسكوا»، عن تضاعف نسبة الفقراء من سكان لبنان.

ووصلت نسبة الفقر في البلاد إلى 55 بالمئة عام 2020، بعد أن كانت 28 بالمئة في 2019، فضلا عن ارتفاع نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع بـ 3 أضعاف من 8 إلى 23 بالمئة خلال الفترة نفسها.

# مصر تتوقع نمواً بـ 5.4 بالمئة للسنة المالية الحالية

قالت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية هالة السعيد، إن توقعات بلادها لمعدل نمو الاقتصاد المحلي تبلغ 5.4 بالمئة خلال السنة المالية الحالية المنتهية في يونيو 2022.

وتبدا السنة المالية في مصر مطلع يوليو من كل عام، وتنتهي في يونيو من العام التالي، بحسب قانون الموازنة المعمول به في مصر.

وقالت السعيد، في بيان على هامش مؤتمر بالعاصمة المصرية القاهرة، إن الحكومة تستهدف نموا بـ 5.4 بالمئة بنهاية العام المالي الجاري، مقابل 3.6 بالمئة خلال العام المالي الماضي 2020-2021.

وتضرر اقتصاد مصر خلال السنة المالية الماضية، بفعل قيود فرضتها جائحة كورونا على الاقتصادين المحلي والعالمي، وتعطل سلاسل الإمدادات، وغلق قسري لقطاعات حيوية أبرزها الطيران والسياحة.

وحقق الاقتصاد المصري خلال الربع الثالث من العام الجاري نموا بلغ 2.9 بالمئة، ليسجل متوسط معدل النمو خلال الأشهر التسعة المنتهية في مارس الماضي 1.9 بالمئة، مقارنة مع 5.4 بالمئة على أساس سنوي.

وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، الشهر الماضي، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة 2.8 بالمئة خلال العام المالي الماضي (لم تصدر البيانات بعد)، ثم إلى 5.2 بالمئة للعام المالي الجاري.

لكن توقعات الصندوق تخيم عليها حالة عدم اليقين، بينما ما تزال مصر عرضة للصدمات بسبب ارتفاع الدين العام واحتياجات التمويل الإجمالية.

وزادت الوزيرة: «الحكومة تسعى لمواصلة خطوات الإصلاح الهيكلي خلال الفترة المقبلة، تقوم بشكل رئيس على تعزيز مؤشرات قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات».

وذكرت أن الدولة المصرية كثفت جهودها لدعم عملية رقمنة الاقتصاد، التي ستُسهم بقدر كبير في دعم قدرة الدولة على البقاء على التنمية المستدامة.

# قناة السويس تحقق أعلى عائد تاريخي بـ5.84 مليار دولار



سجلت قناة السويس، أعلى إيرادات سنوية في تاريخها خلال السنة المالية الماضية المنتهية في يونيو الماضي، وسط تحسن في حركة الملاحة.

وقال أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس في بيان، إن الممر الملاحي الأهم عالميا، سجل أعلى عائد سنوي في تاريخه بنهاية يونيو الماضي، بقيمة 5.84 مليارات دولار مقابل 5.72 مليارات دولار عن السنة المالية 2019/ 2020.

وذكر ربيع أن حركة الملاحة البحرية عبر القناة، تحسنت بشكل ملحوظ اعتبارا من مطلع 2021 إلى 9763 سفينة مقابل 9546 سفينة على أساس سنوي بزيادة 2.3 بالمئة.

ويمر عبر قناة السويس، حوالي 12 بالمئة من إجمالي التجارة العالمية، وتقصر المسافة بين الشرق والغرب، بنسبة 35 بالمئة مقارنة مع طريق رأس الرجاء الصالح.

وحققت عائدات القناة خلال النصف الأول 2021 بقيمة 3 مليارات دولار مقابل 2.76 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، بنسبة زيادة 8.6 بالمئة.

وقال ربيع: «نجحت السياسات التسويقية والتسعيرية المرنة التي انتهجتها الهيئة في الحفاظ على معدلات عبور السفن بالقناة وكسب ثقة العملاء».

وزاد: «لعبت الحوافز والتخفيضات الممنوحة دوراً بارزاً في تحقيق طفرة على صعيد زيادة معدلات عبور كل من سفن الغاز الطبيعي المسال وسفن الحاويات وحاملات السيارات وسفن الصب الجاف في النصف الأول».

وزادت ناقلات الغاز الطبيعي المُسال بنسبة 24 بالمئة، وسفن الحاويات بنسبة 9.7 بالمئة، وحاملات السيارات 27.8 بالمئة، وسفن الصب الجاف بنسبة 5 بالمئة خلال تلك الفترة، وفق نفس المصدر.